



عقد مقاولة

— 1 —

الموضوع : "استكمال الأعمال المتبقية لطريق البلينا الصحراوي الغربي بطول ٥٠ كم
مركز البلينا محافظة سوهاج ضمن المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" بأهدر المباشر.

رقم العقد: ٧٣٠ / ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤

أنه في يوم الاثنين الموافق : ٢٠ / ١١ / ٢٠٢٣ .

حرر هذا العقد بين كل من :-

الهيئة العامة للطرق والكباري

ويمثلها السيد اللواء مهندس حسام الدين مصطفى

- يصفته : رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

ومقرها ١٥١ طريق النصر - مدينة نصر - القاهرة.

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الأول)

و "شركة أحمد على أحمد عبد العال"

ويمثلها السيد / أحمد علي أحمد عبد العال
بصفته / رئيس مجلس الإدارة

وينوب عنه في التوقيع السيد/ أحمد عدلي محمود أحمد

(بموجب توكيل رسمي رقم ٢ بتاريخ ٢١/١/٢٠٢٠)

٢٩١٠٩٤٢٦٠١٢٧١ / بطاقة رقم قومي

٢١٥-٧٤٤-٨٤٥ / بطاقة ضريبية

مأمورية ضرائب / جرجا .

سجل تجاري رقم / ٦٣٩٠٠

• ومقراها / المحاسنة - مركز جرجا - سوهاج .

(ويشار إليه فيما يلى بالطرف الثاني)

دیکشنری

احمد على احمد عبد العال - www.kitaab.net

١٥١ طبقة النصر - مدينة نصر - القاهرة - ص.ب. ١١ الرقم البريدي ١١٧٦٥ - ت. ٢٣٨٩١٩٢ - ٨٣ - ٠٦٦٤٢٨٩٢ (٠٦٦٤٢٨٩٢)

س.ت: ٣٩٠٠٦
لهماسنة - بـ حـا

contact us@warr.gov.au | [www.warr.gov.au](http://warr.gov.au) | 1300 367 367

الحمد لله

بناءً على كتاب السيد الأستاذ / رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب الوزير والمتضمن موافقة السيد الفريق / وزير النقل بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٢٨ على إسناد مشروعات الطرق ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة بالأمر المباشر . ومنها الموافقة على إسناد " استكمال الأعمال المتبقية لطريق البليانا الصحراوي الغربي بطول ٥٤ كم مركز البليانا محافظة سوهاج ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة (بالأمر المباشر) إلى " شركة احمد على احمد عبد العال " بتكلفة ٩٥٠,٩٩٩,١٩ جنية (فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة تسعة وتسعون ألف وتسعمائة وخمسون جنيه لا غير)

حيث قام الطرف الأول بمقاؤضه الطرف الثاني شركة احمد على احمد عبد العال على الأسعار الخاصة ببنود الأعمال الخاصة بالعملية عاليه والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك بمبلغ وقدره ١٩,٩٩٨,١٥٦ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة ثمانيه وتسعون ألف ومائة ستة وخمسون جنيه لا غير) وتمت موافقة الشركة على خصم نسبة ٥٠,٥ % من الإجمالي بعد المقاوضة بمبلغ ٩٩٩٠ جنيه (فقط وقدره تسعة ألف وتسعمائة وتسعون جنيه لا غير) والتي انتهت إجراءاتها إلى تنفيذ تلك الاعمال بمبلغ قدره ١٩,٨٩٨,١٦٥ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وتسعمائة ثمانيه وتسعون ألف ومائه خمسة وستون جنيه لا غير) شاملة الضريبة شاملة الضريبة وبعتر محضر المقاوضة جزءا لا يتجزأ من هذا العقد فيما لا يتعارض مع نصوصه وقد اقر الطرفان بأهليةهما وصفتيهما للتعاقد واتفقا على الآتي :-

العدد الأول

يعتبر التمهيد السابق وكراسة الشروط والمواصفات الفنية وكتاب المواصفات القياسية والعرض المقدم من الطرف الثاني وكافة المكالبات المتبادلة بين الطرفين والشروط الخاصة والعمامة جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومتمنماً لأحكامه .

العدد الثاني

يلزم الطرف الثاني بتنفيذ عملية استكمال الأعمال المتبقية طریق البلينا الصحراوي الغربي بطول ٥كم مركز البلينا محافظة سوهاج ضمن المبادرة الرئاسية حياة كريمة (بالامر المباشر) طبقاً للمواصفات والكميات والأسعار المعينة بالجدول المرفق والذي يعد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ويقيمه إجمالية مقدارها ١٦٥,٨٩٨,١٩٩ جنيه (فقط وقدره تسعة عشر مليون وثمانمائة ثمانية وتسعون ألف ومائة خمسة وستون جنيهاً لا غير) شاملًا كافة الضرائب والرسوم المقررة بما فيها ضريبة القيمة المضافة.

العدد الثالث

يلتزم الطرف الثاني "شركة احمد على احمد عبد العال " بتغفيض الأعمال المستندة اليه طبقا للمواصفات الفنية وبنفس خلل (٦) شهور من استلام الطرف الثاني للموقع خاليا من الموانع وقد قامت الشركة بالمعاينة لموقع الأعمال محل التعاقد المعاينة التامة النافية للجهالة شرعا وقانونا .

المند الرابع

قدم الطرف الثاني للطرف الأول خطاب ضمان النهائي رقم ٥٦١٥٢٠٣٠٠٠٤٢٠١ مبلغ ١٠٠٠٠ جنية (فقط وقده مليون جنيه لا غير) صادر من البنك الأهلي المصري صادر بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٢٩ وساري حتى ٢٠٢٤/٨/٢٧ وهو قيمة التامين النهائي المستحق بواقع ٥ % من القيمة الإجمالية للعقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي واعتماد محضر لجنة الاستلام من السلطة المختصة. ويتم احتياز ما يعادل ٥ % من إجمالي الأعمال المنفذة كضمان أعمال تظل لدى الطرف الأول طوال مدة ضمان الأعمال محل العقد ويرد إليه أو ما تبقى منه بعد الاستلام المؤقت أو نظير خطاب ضمان معتمد من أحد البنوك المحلية ينتهي سريانه بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ حصول الاستلام المؤقت طبقاً للمرادق (الفائـلـ الـوـرـقـيـ) قانون تنظيم التعاقدات التي

تيرتها الجهات العامة رقم (٨٢) لسنة ١٤٦٣هـ
ب.م. ٢٠٥-٧٤٤-٨٤٥
العنوان: ٦٣٩٠٠

العدد الخامس

يقوم الطرف الأول بصرف دفعات تحت الحساب للطرف الثاني تبعاً لتقدم العمل وذلك طبقاً للضوابط والشروط الواردة بالمادة (٤٥) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨.

المند السادس

إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال المسندة إليه طبقاً لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلهاً أو جزء منها طبقاً للمعياد المحدد بالبيند الثالث من هذا العقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني غرامة التأخير بالنسبة وفي الحدود المنصوص عليها في المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقديات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ .

البند السابع

إذا أخل الطرف الثاني بأى بند من بنود هذا العقد يكون للطرف الأول دون اللجوء إلى القضاء فسخ العقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني ، وفي هذه الحالة يصبح التامين النهائي من حق الطرف الأول والذى يكون له أن يخصم ما يستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق به بما فيها فروق الأسعار والمصاريف الإدارية من أية مبالغ مستحقة أو تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حالة عدم كفايتها يكون للطرف الأول أن يلحا إلى خصمها من مستحقات الطرف الثاني لذى أية جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق ودون حاجة إلى اتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الطرف الأول في الرجوع على الطرف الثاني بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

العدد الثامن

إذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المعايسة لا تشملها جدول الكميات للبنود والمواصفات المتعاقد عليها وتنقضي الضرورة الفنية تتفيد لها بمعرفه الطرف الثاني دون غيره فيتم التعاقد على تنفيذها بموافقة السلطة المختصة وبطريق الاتفاق المباشر على أن يتم المحاسبة عليها باتفاق الطرفين بعد تحليل أسعارها و المناسبتها لأسعار السوق المحلي وتلك وفقا لما نصت عليه الفقرتين الثانية والرابعة من المادة (٦٢) من القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ باصدار قانون تنظيم التعاقدات التي تدرهما الجهات العامة .

العدد السادس

يلزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحليّة ذات الصلة بموضوع تنفيذ التعاقد فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد، كما يكون ممتنعلاً عن حفظ النظام بموقع العمل وتنفيذ أوامر الطرف الأول باتباع كل من يهمل أو يرفض تنفيذ التعليمات أو يحاول الغش أو يخالف أحكام هذه الشروط وذلك خلال أربعة وعشرين ساعة من تاريخ استلامه أمراً كتابياً بذلك من مندوب الطرف الأول، كما يلتزم الطرف الثاني باتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لمنع حدوث الإصابات أو حدوث الوفاة للعمال أو أي شخص آخر أو الإضرار بمتلكات الحكومة أو الأفراد، وتغيير مسؤوليته في هذه الحالات مباشرة دون تدخل الطرف الأول وفي حالة إخلاله بتلك الالتزامات يكون للطرف الأول الحق في تنفيذه على نفقة الطرف الثاني.

العدد العاشر

يلزم الطرف الثاني بعمل جهات تأكيدية للترية في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه وتقديم الرسومات الإنشائية التنفيذية للمشروع للاعتماد من الاستشاري والإدارة الهندسية لدى الطرف الأول والتي سيتم العمل بمقتضاهما .

البند الحادى عشر

يلزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنتشرات الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسببت في إتلاف أي شئ يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه ولا سيقوم الطرف الأول بإصلاح التلفيات على حسابه خصماً من تأميمه أو مستحقاته لديه مع تحويله المصارييف الإدارية للزمرة .

أحمد علي أحمد عبد الله

كتابات حلوة - Page 109

العنوان: ٩٠٣٦
الطبعة: ٢٢٨٩٢ - ٤٧

الخاتمة - ١٣١٢ contact

السند الثاني عشر

يلتزم الطرف الثاني باستخراج كافة التراخيص والتصاريح والموافقات القانونية اللازمة لتنفيذ الأعمال من كافة الجهات الحكومية والغير حكومية بما في ذلك القوات المسلحة ، مع الالتزام بالقواعد والإجراءات المنصوص عليها في ذلك الشأن ، وكذلك كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لماراسة نشاطه على أن تتحمل الهيئة تكاليف النقل اللازم للمرافق كما يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على كافة المرافق التي تكون بمكان العمل وفي حالة حدوث أية أضرار أو تلفيات بها يتحمل كامل المسئولية القانونية المترتبة على ذلك دون أدنى مسئولية على الطرف الأول .

السند الثالث عشر

الطرف الثاني يكون مسؤولاً مسئولية كاملة عن أي ضرر يمكن أن يسبب أي من عامليه أو الغير بسبب تنفيذه للأعمال أو من جراء فعل أي من عامليه أو أحدى آلاته وتقع المسئولية القانونية كاملة على الطرف الثاني وحده .

السند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بجمعية تعليمات اللجنة المشرفة على التنفيذ المعينة من قبل الطرف الأول وكذا اعتماد كافة التوريدات منها قبل تركيبها بالموقع ومن استشاري الجهة .

السند الخامس عشر

يلتزم الطرف الثاني بأخلاص محل العمل من المهام والمخلفات في ظرف شهر من التسليم الابتدائي للأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يقوم الطرف الأول بأخلاص الموقف على حساب الطرف الثاني خصماً من تأمينه أو مستحقاته المالية مع تحمله المصروف الإدارية اللاحمة .

السند السادس عشر

أقر الطرفان بأن العنوان المبين قرين كل منهما بصدر هذا العقد هو المحل المختار لهما ، وأن جميع المكاتب والمراسلات التي توجه عليه تكون صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية ، وفي حال تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتبعه إخطار الطرف الآخر بالعنوان الجديد بخطاب مسجل بعلم الوصول ، وإلا اعتبرت مراسلته على العنوان المبين بهذا العقد صحيحة ومنتجة لكافة آثارها القانونية .

السند السابع عشر

لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل لغير عن الأعمال محل هذا العقد كلياً أو جزئياً .

السند الثامن عشر

تسري على هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م وكذلك أحكام القانون المدني المصري الصادر بالقانون (١٣١) لسنة ١٩٤٨ فيما لم يرد به نص خاص .

السند التاسع عشر

للطرف الأول الحق في تعديل كميات أو حجم العقد بالزيادة أو النقص بما لا يجاوز (٢٥٪) بالنسبة لكل بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك ، ويجب في جميع حالات تعديل العقد الحصول على موافقة السلطة المختصة ووجود الاعتماد المالي اللازم وأن يصدر التعديل خلال فترة سريان العقد ، ولا يؤثر ذلك على أولوية الطرف الثاني في ترتيب عطائه ، وأن تعدل مدة العقد الأصلي إذا تطلب الأمر ذلك بالقدر الذي يتاسب وحجم الزيادة أو النقص .

السند العشرون

تخصم الضرائب والرسوم والدمعيات المقرونة والمستحقة على الطرف الثاني عن هذا العقد قبل القيام بعملية الدفع الإلكتروني الصادرة له ، ما لم يقدم ما يقيد سدادها ، ودون أن يكون له الحق في الرجوع بما سدده على الطرف الأول .

وينتظر الطرف الثاني بسداد الضريبة على القيمة المضافة طبقاً لأحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٦ م .

الحمد لله رب العالمين

المقدمة

يلتزم الطرف الثاني بضمان الأعمال موضوع هذا العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة لجميع الأعمال تبدأ من تاريخ التسليم الابتدائي حتى تاريخ الاستلام النهائي ، وذلك طبقاً لأحكام القانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن تنظيم التعاقدات ودون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها في القانون المدني أو أي قانون آخر ، ويكون مسؤولًا عن بقاء الأعمال سليمة أثناء مدة الضمان طبقاً لشروط التعاقد فإذا ظهر بها أي خلل أو عيب يقوم بإصلاحه على نفقته فإذا قصر في إجراء ذلك فللطرف الأول أن يجريه على نفقة الطرف الثاني تحت مسؤوليته .

المقدمة

تختص محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

المقدمة

يقر كل من طرفي العقد بموافقتهم على أية تعديلات تجريها الجهة المختصة بمجلس الدولة على ما جاء بينوذا العقد بعد التوقيع عليه عند مرجعتها لهذا العقد .

المقدمة

يحافظ الطرف الثاني بحقه في صرف فروق الزيادة التي تطرأ على أسعار المواد (الستومين - السولار - الأسمنت) وفقاً للمعاملات المحددة في عطائه لتلك البنود وفقاً لما جاء بالمادة رقم (٤٧) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ وطبقاً للتعرifات والمعادلة والقواعد الواردة بالمادة (٩٧) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٦٩٢) لسنة ٢٠١٩ م

المقدمة

حرر هذا العقد من ثلاثة نسخ تسلم الطرف الثاني نسخة منها ، واحتفظ الطرف الأول بباقي النسخ للعمل بموجبها عند الاقتضاء والتزوم .

الطرف الثاني

شركة احمد علي احمد عبد العال

التواقيع (رجل اعمال)

السيد / احمد عدلي محمود احمد

بموجب توكيل رسمي

الطرف الأول

الهيئة العامة للطرق والكباري

التواقيع (رئيس)

لواء مهندس / حسام الدين مصطفى

رئيس الهيئة العامة للطرق والكباري

أحمد علي احمد عبد العال ابو خروف
ب.ف. : ٢١٠-٧٤٤-٨٤٠
٦٣٩٠٠
١٤٢٨٧

